

المسند بما يكن التخصيص فيه على المصاحبة بنصب ما بعد
الواو واورد ذلك بما ذكره الرضي من تعيين العطف في نحو من
زيد او غير الاله الاصل ولا يعدل عنه الا لغرض النص على
المصاحبة وذلك متقدرا فيما ذكره الرضي ليس متفقا عليه
باب المفعول معه ان هذا الذي ذكره الرضي ليس متفقا عليه
وان كلامه سيويه مصرح بخلافه وان نظائرا في غير الافراد
خوفايمان الزيدان او اقامون الزيدون تعين كون
الوصف مبتدأ او المرفوع فاعلا اعني عن الخبر واذ المبتدأ
الوصف على تعني او استقام امتنع كون مبتدأ مستقنا عن
الخبر فوجه خلافه للملويين ولا حجة لهم في نحو خبر بنوا
لمب خلافا لان ما لك وابنه لحوار كون الوصف خبرا بعد
وامناع الاخبار به عن الجمع لانه على فعل فهو على حد والملازمة
بعد ذلك ظهر وانما اشترط الاعتماد علمه ما دون غيرها
مما يعتمد عليه لان ابتداءية الوصف انما تعني مع احد هذا
دون ما بعد افعالها ما يعتمد عليه **والخبر** اي خبر المبتدأ افعال
الرضي ليس الما الخبر المبتدأ عند الحاجة ما تختمل الصدق
والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا في قولك ازيد
عندك يهون الظرف خبرا مع انه لا تختمل الصدق والكذب
انتهى وانما الما ادم ما ذكره المصنف بقوله **هو الاسم المرفوع**
بالمبتدأ اعلي الصحيح وقيل انه مرفوع بالابتداء كما لمبتدأ الاله
طالب لها على السوا فعل فبها وعليه الاخصى واني السراج
والمخلصي والرماني واختاره ابن الحاجب وجماعة من
الناظرين وهو ضعيف لان اقوي العوامل لا يعمل رفوع
بدون اتباع فالرسي اقوي اولى ان لا يعمل ذلك وقيل انه مرفوع
بالابتداء او المبتدأ اجبعا وهو قول ابي اسحاق الزجاج

واضح

واضح ونسب الي المبرد ومحمد من قال به ان الابتداء عمل متعين
فقوي بالمستند او رد بانه يلزم عليه امتناع تقدم الخبر لان
المعول لا يتقدم الا حيث كان العامل منصرفا والخلاف في
رافعه الهم المصنف رافعه ليكون كلامه جاريا على كل الال
في رافعه **المستند اليه** اي المحكوم به على المستند بانه هو
وليس هو فان قيل تعريف الخبر لا يتناول الخبر اذا كان جملة
او جار او مجرور الا انه ليس باسم قلت اجب بانه تعريف الخبر
الاصلي وهو المعزود وانما كان الاصل في الخبر ان يكون من
معزود الان ترتيب المستند والخبر يتضمن نسبة امر الي
اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كما المنسوب
اليه والالكات هناك لستين او اكثر فتكون خبرا او اكثر
لا خبر واحد فالشديد في زيد ضرب علامه زيد مالك لعلام
ضارب ومنع الرضي كون الاصل ذلك واجاب عن هذا الدليل
بانه سلمنا ان المنسوب يكون متبا واحدا لكنه ذوا نسبة
في نفسه فلا يقدره بالمعزود فالمنسوب الي زيد في الصيغة
المذكورة ضرب علامه الذي تضمنته الجملة واعلم ان صيغة
الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا يدل على
كونها بتقدير المعزود بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها
موقع المعزود ويرد على هذا الجملة الواقعة خبرا عن ضمير
الشان فانها ليست واقعة موقع المعزود لان ضمير الشان
لا يخبر عنه معزود وقد اجب بان الما ادم من قولهم ان الجملة
التي لها محل واقعة موقع المعزود انها واقعة موقعا يكون
للاصل وقوع الموق فيه وان لم تكن هذه الجملة بنا ويل المقرب
وباذها من حيث كونها خبرا حالة محل المعزود لان الاصل في الخبر
الاخبار ادم من حيث كونها خبرا عن ضمير الشان لان ضمير الشان